العرب
الإثنين 2020/01/27
السنة 42 العدد 11599

الجزائر تفتح كواليس أزمة صناعة الألبان

معركة شاقة مع لوبيات القطاع لحماية السلم الاجتماعي

فرضت أزمة صناعة الألبان في الجزائر على الحكومة الجديدة دخول معركة معقدة بعد اضطرابات واسعة نتيجة نقص منتجات الألبان في السوق المحلية، والذي أدى إلى تصاعد الغضب في الأوساط الشعبية بسبب التركة الثقيلة لفشل الحكومات السابقة في إصلاح القطاع.

صابر بليدي
صحافي جزائري

صناعة متهالكة لا تلبي حاجة الأسواق

الجزائر - أكدت عودة أزمة حليب الأكياس في الجزائر إلى الواجهة مؤخرا عدم جدوى الحلول الترقيعية المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة بعد تفاقم العجز عن تلبية الحاجيات اليومية للمستهلكين من منتجات الألبان.

وعادت مظاهر الطوابير الصباحية أمام المحلات التجارية ونقاط التوزيع للحصول على حليب الأكياس، في مختلف المدن، منذرة بتجدد أزمة لطالما أثارت ضجة بسبب تداخل أسبابها العاكسة لفشل حكومي في معالجة أحد أكثر الملفات حساسية.

وأخذت الأزمة اهتماما لافتا من السلطات مؤخرا، بعدما هدد الرئيس عبدالمجيد تبون، في أول ظهور له مع الإعلام المحلي هذا الأسبوع بإدراج المضاربين في أسعار هذه المادة الاستهلاكية، في خانة "الخونة المهددين لاستقرار المجتمع".

ويعكس اهتمام الرجل الأول في الدولة بهذه القضية، مخاوف السلطة من اضطرابات اجتماعية، هي في غنى عنها، في ظل الاحتجاجات السياسية المعارضة لها منذ نحو عام، لكن تبون لم يوضح التدابير المنتظر اتخاذها لاحتواء الوضع.

ومع عودة الأزمة إلى الواجهة، تتصاعد التهم المتبادلة بين الأطراف الفاعلة في القطاع، ففيما تحاول مصانع التحويل النأي بنفسها عن نقص المادة الأولية وبقاء الإنتاج في مستوياته العادية، تدخل شبكة التوزيع على الخط بعدم تغطية كامل خطوطها، وتبقى نقاط البيع هي الأخرى الواجهة الأولى في التعامل المباشر مع المستهلكين.

وكانت المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك، قد حذرت قبل أسابيع من تفاقم المشكلة بعد دخول إجراء صادر عن مصالح التجارة، حيز التنفيذ يقضي بحصر البيع في حدود المحلات التجارية فقط.

وبررت مصالح التجارة ذلك بكون المادة التي تباع في وقت قياسي (الساعات الصباحية الأولى)، تتطلب مساحة إضافية في محيط المحل.

وأكد رئيس المنظمة مصطفى زبدي، بأنه "منذ دخول الإجراء المذكور حيز التنفيذ فإن 20 بالمئة من التجار توقفوا عن بيع حليب الأكياس، تفاديا لأي متاعب مع المصالح الإدارية لقطاع التجارة، وهو ما خلق حالة من تقلص شبكة التوزيع، بينما كمية الاستهلاك بقيت ثابتة".

عبدالمجيد تبون

سنضع المضاربين بأسعار الحليب ضمن المهددين للاستقرار

وأظهر مقطع فيديو انتشر على الشبكات الاجتماعية أحد الموزعين أمام مركز لتجميع الحليب في منطقة بئر خادم بالعاصمة، في حالة غضب بسبب إقصائه من تصريف الكمية التي كان يوزعها في العادة.

ووجه هذا الموزع أصابع الاتهام لإدارة المركز بـ"إثارة أزمة الندرة عبر الممارسات المشبوهة في اختيار الموزعين وتلبية الكميات المطلوبة".

وساهمت ضريبة جديدة أقرتها الحكومة في قانون موازنة 2020، قدرت بنحو 2392 دينار (20 دولارا) على الموزعين في الاضطراب الذي تشهده السوق المحلية، مما دفع أصحابها إلى الاحتجاج أمام مقرات الجهات المعنية، والتنديد بما أسموه "التلاعب بمصير فئة الموزعين وإضافة متاعب جديدة على كاهلهم رغم أن هامش الربح لا يزال في حدوده".

وتعد مادة الحليب من المواد الأساسية في تركيبة الغذاء الجزائري، ولذلك تم إدراجه في خانة المواد المدعومة من طرف الخزينة العامة، التي تساهم بثلث التسعيرة، وتعتبر من بين الإيرادات التي ترهق الدولة بنحو ملياري دولار سنويا.

وأكد رئيس جمعية موزعي الحليب التابعة للاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين أمين بلور أن عددا كبيرا من موزعي حليب الأكياس بولاية تيارت وبعض الولايات الغربية فوجئوا بالغرامة، التي تم فرضها عليهم من بعض مراكز تجميع الحليب، دون وجود مبرر لدفعها.

ورغم رفض هؤلاء الموزعين القرار وطلبهم بإسقاط الغرامة فورا، لكن تجار الألبان رفضوا الأمر، مما دفعهم لشن حركة احتجاجية مما تسبب في حالة اضطراب المادة في السوق المحلية.

ويؤكد بلور أن الضريبة غير قانونية وغير مبررة خاصة أن الحكومة كانت قد ألغتها في 2001، بسبب عدم وجود داع لفرضها، الأمر الذي يطرح اليوم تساؤلات عن سبب إعادتها والغاية من فرضها على بعض الموزعين، ومن طرف بعض محلات بيع الألبان فقط، واستثنائها أخرى في ولايات الوسط، وهو الأمر المثير للحيرة.

وتضم السوق الجزائرية 200 ملبنة أغلبها تنشط ضمن القطاع الخاص، لكن البعض منها توقف عن النشاط بسبب إقصائها من حصة مسحوق الحليب لأسباب مختلفة، ومع ذلك تشهد السوق تذبذبا من حين لآخر في تموين السوق المحلية.

وكانت حكومة عبدالمالك سلال قد أعلنت عن رغبتها إنهاء إنتاج حليب الأكياس، لأسباب تتعلق بصحة ونوعية المادة، والتوجه لتعليب المادة، إلا أنها لم توفق في ذلك بسبب تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين، لاسيما وأن التعليب سيضع المادة في خانة الكماليات قياسا بتكلفتها الجديدة.

وتبقى مادة الحليب تشكل أحد تجليات فشل الحكومات المتعاقبة في البلاد، بسبب عجزها عن تقليص فاتورة الاستيراد ورهن الاحتياجات الداخلية بالأسواق الدولية، رغم المقومات الزراعية المحلية وتربية الأبقار.

وتتحكم لوبيات نافذة في نشاط تحويل واستيراد القطاع لدرجة أن أوصلت الاستهلاك الداخلي من الحليب على سبيل المثال إلى 150 لترا للفرد سنويا، مما يتجاوز المعدل العالمي المقدر بحوالي 90 لترا سنويا.

وفضلا عن ذلك، سعت تلك اللوبيات إلى ترتيب النشاط بشكل يكرس الاستحواذ على أموال الدعم الحكومي، وتحويل المادة إلى صناعات مشتقات الحليب كالأجبان والمرطبات.

الرياض تسعى للاستثمار بكرة القدم الإنجليزية

نيوكاسل (بريطانيا) - كشفت مصادر مطلعة أن صندوق الثروة السيادي السعودي يجري حاليا مفاوضات لشراء نادي نيوكاسل يونايتد الإنجليزي لكرة القدم مقابل حوالي 340 مليون جنيه إسترليني (447 مليون دولار) في تأكيد لتقرير نشرته السبت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية.

ويرى محللون أن النادي، الذي يملك الملياردير البريطاني مايك آشلي حصة أغلبية فيه منذ عام 2007، يتمتع بمقومات كبيرة مثل القاعدة الشعبية الواسعة، التي تؤهله للنمو والمنافسة في الدوري الإنجليزي الممتاز "البريميرليغ" إذا ما توفرت له الاستثمارات الملائمة.

ونسبت وكالة رويترز أمس إلى مصدر مقرب من المفاوضات تأكيده أن صندوق الاستثمارات العامة السعودي ومجموعة من المستثمرين على رأسهم سيدة الأعمال البريطانية أماندا ستيفلي يجرون مفاوضات لشراء نادي نيوكاسل يونايتد.

لكن المصدر ذكر أن المفاوضات تنطوي على تعقيدات كثيرة وأن فرص إتمام الصفقة لا تزال متواضعة.

ويبدو أن خطط الصندوق السيادي السعودي تسير على خطى النجاح الكبير الذي حققته مجموعة أبوظبي المتحدة للاستثمار والتطوير بالاستحواذ على نادي مانشستر سيتي قبل 12 عاما.

وتمكنت تلك الصفقة من إعادة أمجاد النادي ليصبح أحد أكبر الأندية الأوروبية لتتضاعف القيمة السوقية له أكثر من 10 أضعاف منذ عام 2008.

ورفض متحدث باسم النادي الإنجليزي التعليق على التقارير الصحافية، ولم تصدر أي تصريحات عن صندوق الثروة السيادي أو مالك النادي أو المستثمرة البريطانية ستيفلي.

وكان مايك آشلي قد عرض نادي نيوكاسل يونايتد للبيع أكثر من مرة. وسبق أن تقدمت شركة ستيفلي بعرض لشرائه مقابل حوالي 250 مليون جنيه إسترليني لكن الصفقة لم تتم.

وتحدثت شائعات في العام الماضي عن قرب بيع النادي إلى الشيخ الإماراتي خالد بن زايد آل نهيان لكن المفاوضات لم تسفر عن أي نتائج.

ولا يحظى آشلي بشعبية كبيرة في أوساط مشجعي نيوكاسل، بسبب قلة التمويل الذي يوفره لشراء اللاعبين. ويلقون عليه باللوم في تعثر ترتيب الفريق في الدوري الممتاز وصراعه المزمن للبقاء في البريميرليغ.

وشهدت الكثير من مباريات الفريق خلو مدرجات ملعب الفريق من المشجعين احتجاجا على طريقة إدارة مالك النادي.

وتعود ملكية ثلث أندية كرة القدم في إنجلترا إلى جهات أجنبية، حيث يتسابق المستثمرون لاقتناص الفرص في وقت تزداد فيه شعبية المسابقات الإنجليزية لكرة القدم العالمية وتتزايد عوائد النقل التلفزيوني بوتيرة سريعة.

وتعود ملكية أرسنال وليفربول ومانشستر يونايتد لأطراف أميركية، بينما تعود ملكية تشيلسي إلى الملياردير الروسي رومان أبراموفيتش. ويملك واتفورد وإيفرتون لمستثمرين أجانب.

وتعد صفقة مانشستر من أبرز قصص النجاح، حيث نقلت مجموعة أبوظبي المتحدة للتنمية والاستثمار، النادي من النسيان إلى صدارة الأندية الأوروبية.

وبعد مرور 12 عاما على الصفقة قفزت القيمة السوقية للنادي من 200 مليون دولار إلى نحو 2.69 مليار دولار بحسب تقديرات مجلة فوربس المتخصصة في تقدير الثروات.

وأصبح النادي اليوم أكبر وأهم ناد في كرة القدم الإنجليزية والأكثر تتويجا بالألقاب خلال السنوات العشر الأخيرة.

كما أنه يعدّ النادي الوحيد من جميع الأندية المحترفة الإنجليزية الذي حقق الرباعية الموسم الماضي المتمثلة في، الدوري والكأسين المحليين والكأس الخيرية (السوبر)، وأصبح واحدا من أهم 5 أندية في العالم.

447

مليون دولار القيمة المتوقعة لصفقة بيع نادي نيوكاسل التي يحاول الصندوق السيادي إنجازها

صفقة منتظرة لتضمية جراح نادي نيوكاسل

بيروت تطمئن المستثمرين الأجانب على ودائعهم

لبنان يحتاج 8.5 مليار دولار من صندوق النقد الدولي

كثفت الحكومة اللبنانية جهودها لطمأنة المستثمرين الأجانب على ودائعهم مع تزايد الحديث عن حتمية فك ارتباط الليرة بالدولار، في وقت ذكر فيه معهد التمويل الدولي أن بيروت بحاجة لتمويل عاجل بقيمة 8.5 مليار دولار من صندوق النقد الدولي.

بيروت - قال مصرف لبنان المركزي إن البنوك لن تقتطع من الودائع بسبب الأزمة المالية بالبلاد، وذلك ردا على مخاوف عبّر عنها ملياردير عربي بارز بشأن المخاطر المحتملة أمام الاستثمارات الأجنبية.

ويرى محللون أن قائمة الشروط التي ينبغي على لبنان الالتزام بها تتزايد يوما بعد يوم وأن المصارف المحلية قد تعجز عن تفكيك الأعباء المتراكمة في ظل توقف الودائع واتساع الفجوة بين السعر الرسمي لليرة وأسعار السوق السوداء.

معهد التمويل الدولي: **لبنان بحاجة لتمويل خارجي بنحو 24 مليار دولار حتى 2024**

وكان رجل الأعمال الإماراتي خلف أحمد الحبتور مؤسس مجموعة الحبتور التي تملك فندقين في بيروت، قد بث تسجيلا مصورا على حسابه الرسمي في موقع تويتر يعبر فيه عن مخاوف وقلق المستثمرين الأجانب في لبنان.

ودعا الحبتور في التسجيل حاكم المصرف المركزي إلى توضيح ما إذا كانت توجد مخاطر على ودائع المستثمرين الأجانب بالدولار وما إذا كان سيفرض مثل تلك الاقتطاعات.

ونشر حساب المصرف المركزي على تويتر ردا على لسان حاكمه رياض سلامة، الذي قال "إن السياسة المعلنة لمصرف لبنان تهدف إلى منع إفلاس أي مصرف وبالتالي حماية المودعين" مضيفا أن القانون في لبنان لا يسمح باللجوء إلى الاقتطاع من الودائع.

وأكد أن البنك المركزي "يقوم بتوفير السيولة التي تحتاجها المصارف باللّيرة اللبنانية وبالدولار، ولكن شرط عدم تحويل الدولارات التي يقرضها مصرف لبنان إلى الخارج".

وأوضح سلامة أن "بإمكان المصارف اللبنانية أن تحول إلى خارج لبنان جميع الأموال التي تتلقاها من الخارج بعد 17 نوفمبر الماضي".

وهزت أزمة لبنان المثقل بالديون الثقة في متانة أوضاع المصارف المحلية وأثارت مخاوف إزاء قدرته على الوفاء بواحدة من أعلى مستويات الدين العام في العالم.

وفي محاولة لمنع هروب رؤوس الأموال مع تباطؤ تدفق العملة الصعبة واندلاع احتجاجات مناهضة للحكومة، فرضت البنوك قيودا غير رسمية على الحصول على الأموال وتحويلها إلى الخارج منذ شهر أكتوبر الماضي.

المصارف في مرمى غضب اللبنانيين

وتشكلت حكومة جديدة قبل أيام وصارت مهمتها الرئيسية هي التعامل مع الأزمة المالية المحتدمة والتي هبطت خلالها العملة المحلية أمام الدولار وسط تشكيك المراقبين بقدرتها على ترقيع الأزمات العميقة.

ودعا الحبتور حاكم مصرف لبنان المركزي إلى توضيح الأمر للمستثمرين العرب الذين لديهم "النية لتحويل أموالهم لدعم البنوك اللبنانية".

في هذه الأثناء قدم معهد التمويل الدولي صورة مقلقة عن حجم التمويل الذي يحتاجه لبنان للخروج من أزماته المالية الخانقة.

وقال إن لبنان بحاجة إلى تمويل خارجي يقدر بنحو 24 مليار دولار،أي ما يعادل 42 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، خلال الفترة من عام 2020 إلى 2024 من أجل "تفادي المزيد من التراجع في الاحتياطي النقدي الرسمي" للبلاد.

وعبر التقرير الذي أعده الخبيران في المعهد، جاربيس إيراديان وجون اهروزنتال عن الأمل في "أن تسعى الحكومة الجديدة إلى برنامج من صندوق النقد الدولي لتوفير تمويل إضافي ووقف التدهور الاقتصادي ودعم احتياطي النقد الأجنبي السائل في الدولة".

خلف أحمد الحبتور

يجب توضيح الأمر للمستثمرين الذين ينوون تحويل أموالهم

وأضاف أنه "في حين سيعتمد حجم التمويل الذي سيقدمه صندوق النقد للبنان على الاحتياجات المالية، فإننا نتوقع أنه سيتعين على الصندوق توفير تمويل استثنائي للبنان في حدود 8.5 مليار دولار".

وعلقت وكالة بلومبرغ للأخبار الاقتصادية على تلك التقديرات بالقول إن ذلك المبلغ يعادل عشرة أضعاف حصة لبنان لدى الصندوق.

وتشير تقديرات صندوق النقد إلى أن البنوك التجارية في لبنان فقدت نحو 10 مليارات دولار من الودائع التي كانت لديها، أي ما يعادل 6 بالمئة من حجم الودائع الإجمالية في الفترة من سبتمبر الماضي وحتى نهاية عام 2019.